تعريف ميزان المدفوعات

يشير ميزان المدفوعات لبلد معينة على أنه سجل اقتصادي مرتب أو بيان محاسبي يتضمن كافة المعاملات المالية التي تحدث بين الموجودين داخل الدولة والموجودين في بلاد أخرى خلال توقيت زمني محدد قد يكون عام.

ولكي يكون المعنى واضح فإن ميزان المدفوعات يتحدد أولوياته فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية والتي تنتج من حقوق المقيمين لدى غير المقيمين، أو التي نتج عنها حقوق لغير المقيمين ويجب على المقيمين أداؤها.

أما في المعاملات الاقتصادية في الداخل بين المقيمين على إقليم تلك البلد فلا وجود لميزان المدفوعات هنا في شيء.

ويعد السكان الأصليين هم المقيمين عادة على إقليم البلد حيث أن الأفراد المقيمين بشكل عارض على أرض تلك البلد لا يمثلون السكان الأصليين مثلهم مثل الوافدين من خارج البلاد للسياحة.

يقوم إعداد ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج ما يؤدي إلى ضرورة التوازن بشكل دائم أي أن يصبح المدين والدائن متساويين في كلتا الحالات.

وأن توازن ميزان المدفوعات من جهة المحاسبية لا يكون عائق بدون وجود اختلالات من الناحية العملية إذ يمكن أن يتم التوازن الحسابي الكامل أو الكلي على اختلالات داخل البنود المختلفة، ويذكر أن ميزان المدفوعات داخل البلاد المختلفة يقوم بخدمة الكثير من الأهداف والتي منها ما يلي:

العمل على متابعة كافة التغييرات داخل الدولة بالنسبة للتعاملات التجارية العالمية عبر مقارنة سلسلة موازنات مدفوعة خلال سنوات متتالية، ما يسهم في تحديد السياسات التجارية المناسبة المتمثلة في نقاط الضعف والقوة للموقف الخارجي من الاقتصاد لتلك الدولة.

تعد الصادرات والواردات من أهم أساسيات الدخل للدولة ولهذا يجب الاهتمام بالتغيرات التي تحدث في حجم النسبة عند وضع سياسات من شأنها التأثير على الدخل والتوظيف.

إن التغيرات في ميزان المدفوعات لها تأثير كبير على العرض المحلي للعملات وبالتالي على السياسات المالية. وجود اختلالات مستمرة لميزان المدفوعات مؤشر يتطلب اتخاذ أساليب تصحح عملية التوازن.

أبرز العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل أو المقومات التي تؤثر بدرجة في ميزان المدفوعات ما يلي:

عملية التضخم والذي يتسبب في زيادة كبيرة للأسعار المحلية التي تكون أعلى من السعر العالمي، فيحدث خفض للصادرات وترتفع الواردات نتيجة لأن أسعار المنتجات الأجنبية لها قبول كبير بالنسبة للمقيمين بمقارنة هذا مع سعر المنتج محليا.

معدلات النمو المحلي يؤدي إلى ارتفاع الدخول في البلد ما يعمل على ارتفاع الطلب على الوارد وبالتالي يحدث خفض للدخل لانخفاض الطلب على الوارد. اختلاف أسعار الفائدة حيث أن التغير في سعر الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال وبالتالي يحدث زيادة في سعر الفائدة في الداخل.

حدوث تغييرات في سعر الصرف له تأثير على ميزان المدفوعات وبالتالي يحدث زيادة في القيمة الخارجية للعملات وخفض التنافس على السلع والخدمات المحلية.  
  
أنواع الاختلالات لميزان المدفوعات

اختلال عارض وهذا يكون ناتج عن حدث طارئ لا يتفق مع طبيعة الأحداث. ولا يمثل القوى الاقتصادية الواقعية للبلد، على سبيل المثال العجز الذي يحدث داخل بلد زراعي بسبب تعرض المحصول الخاص بالتصدير إلى مشكلة أو مرض ما يتسبب في اختلال لميزان التجارة نتيجة خفض المتحصلات من العملة الأجنبية.

اختلال موسمي وهذا يكون متوقف على الفترة التي تؤخذ في الاعتبار وقت النظر إلى ميزان المدفوعات. فكلما كانت الفترة قليلة كلما ارتفع حجم وجود ذلك وبالعكس. اختلال دوري وذلك يكون مجرد نوبات من رواج أو كساد يكون عاكسًا آثره على ميزان المدفوعات. يمكن أن يحقق فائض مرة وممكن أن يحقق عجز مرة أخرى لذا يطلق عليه اختلال دوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية.

اختلال اتجاهي وهذا النوع الذي ظهر في ميزان التجاري بشكل خاص وقت انتقال الاقتصاد القومي من التخلف إلى النمو والتطور.

اختلال نقدي حيث يعد التضخم المحلي واقعيًا هو أحد المصادر الخاصة باختلال ميزان المدفوعات. حيث أنه الزيادة في الدخل النقدي لدولة ما تتواجد في ظروف معينة يتزايد على الوارد لتلك البلد ويمكن أن يخفض من السلع الموجودة للتصدير.

اختلال هيكلي وهذا النوع يكون مصدره تغير هام تبعا لظروف العرض والطلب. ما يؤدي تأثيرات داخل هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين القطاعات المختلفة.

**: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات**

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها :

1. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد ، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي دلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات . إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي دلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات ، مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان ، لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان

2. أسباب هيكلية :

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني ولاسيما هيكل التجارة الخارجية ( سواء الصادرات أو الواردات ) ، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة ، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ( زراعية أو معدنية أو بترولية ) ، إذ عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج .

3. أسباب دورية :

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة ، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض ، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في الوقت نفسه في الدول كافة ، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى ، وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى ( الشركاء التجاريين ) .

4. الظروف الطارئة :

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً ، فهذه الحالات ستؤثر على النقد الأجنبي لاسيما قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد ، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

5. أسباب أخرى :

مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج ، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها ، وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالباً ما يتجاوز طاقتها من الادخار ، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، ونتيجة لهذا التضخم ونظراً لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزاً دائماً أو مزمناً في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل .

طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات  
إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز دلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك و الذي عادة ما يتطلب فترة قد تمتد إلى سنوات عدة و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة و عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما :  
1. التصحيح عن طريق آلية السوق  
2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة  
1- التصحيح عن طريق آلية السوق :  
استقر الفكر التقليدي في هذا المجال عند قدرة جهاز الاسعار على تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات ، و مع أزمة الثلاثينات من القرن الماضي و تحت تأثير أفكار جون مينارد كينز وجهت الأنضار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن ، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأسعار و تغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة ، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هده النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة ، و تأخذ هده الطريقة ثلاثة أشكال هي:  
أ/ التصحيح عن طريق آلية الأسعار :  
و يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب ، و يتطلب تطبيقها ثلاث شروط أساسية هي :  
1. ثبات أسعار الصرف .  
2. الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في البلد .  
3. مرونة الأسعار و الأجور ( أي حرية حركتها او عدم التدخل في تحديدها) .  
وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية (classical theory) و تلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى البلد مع حالة ميزان مدفوعاتها ، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للبلد المذكور مقارنة مع البلدان الأخرى ، و ستترتب على ذلك نتيجتين ، أولاهما انخفاض صادرات البلد إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب و ثانيتهما هو ارتفاع في استيرادات البلد من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني البلد و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات . أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة و لكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.  
غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية و هذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات و لكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى ( حالة الفائض) بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية ، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال من الداخل إلى خارج البلد و بالتالي التخلص من الفائض المتاح و إعادة التوازن للميزان ثانية ، أما الحالة الثانية ( حالة العجز ) فبإمكانه – اي البنك المركزي - رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل و عندها ستزداد السيولة في السوق المالية و إعادة التوازن للميزان ، الا ان هاتين الحالتين لاتحدثان بناءا على آلية السوق تماما وانما من خلال التدخل غير المباشر للبنك المركزي .  
ب/ التصحيح عن طريق سعر الصرف :  
و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية ( سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين ) ، و اتخاذ نظام سعر صرف حر و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية . و تتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعا ته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة و عندها ستغدو أسعار السلع و الخدمات المنتجة في دلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر ، و هكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيرادا ته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.  
ج/ التصحيح عن طريق الدخول :  
تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات و أهم شروط النظرية هي:  
1. ثبات أسعار الصرف .  
2. جمود الأسعار ( ثباتها).  
3. الاعتماد على السياسة المالية و خاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق .  
و تتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للبلد و بالتالي في مستوى الدخل المحقق و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية ، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته و منه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخول الموزعة و سيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان . و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق و ما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي و لهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة ) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات و طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال و ذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا و تحث تأثير المضاعف سيؤدي دلك إلى انخفاض أكبر في الدخل و بالتالي في الطلب الكلي بما في دلك الطلب على الاستيرادات، و هذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، و عندها سيعود التوازن إلى الميزان و ينطبق دلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان و لكن بصورة متعاكسة علاوة على دلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية و من أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، و هو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل و عندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.  
نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي ( بسبب الفائض في الميزان ) و يطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار .  
2/التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :  
يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأسعار و الدخل القومي ، و هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار و استقرار الدخل القومي عند مستوى الاستخدام الكامل ، و هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي و في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني و إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :  
\* بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان .  
\* بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .  
\* استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.  
\* استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.  
أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :  
• اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ....الخ.  
• بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.  
• بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.  
و نشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه و هذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي و لا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة ، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول و بين فائض البعض الآخر و ما لم تتلاق الأهداف و الأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا

وبالحديث اكثر عن النقطه الثانيه وهي التصحيح عن طريق سعر الصرف تكون كالاتي:

: تعديل أسعار الصرف

وتشمل تخفيض أو زيادة قيمة العملة الخارجية ، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص ( أغلى ) قياساً بالعملة الأجنبية ، على سبيل المثال ، إذا انخفض سعر صرف الليرة السورية قياساً بالدولار الأمريكي من (**50** ) إلى **( 70 )**  فإن ذلك يسمح للمنتج السوري ، أن يخفض أسعار صادراته بنفس النسبة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .

**سوق الصرف وسعر الصرف**

سوق الصرف : هو سوق الصرف الأجنبي ، والوسط الذي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والبنوك ببيع وشراء العملات الأجنبية .

أما سعر الصرف فيمثل قيمة العملة بالعملات الأجنبية الذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب في سوق الصرف . ويمكن أن نعرفه بأنه : عدد الوحدات من العملة الأجنبية الذي يدفع مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية . كما يمكن أن يُعرف على أنه : عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، فعندما نقول إن سعر صرف العملة الأجنبية قد ارتفع ، فهذا معناه أن سعر صرف العملة الوطنية قد انخفض ، والعكس صحيح .

**العمليات التي تحدث في سوق الصرف**

أولاً : الصرف العاجل والصرف الآجل

* سعر الصرف العاجل أو الآني : هو سعر الصرف الذي يتحدد بسبب عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في السوق في الوقت نفسه ، أي في اللحظة الحاضرة .
* أما سعر الصرف الآجل : فهو السعر الذي يتحدد بسبب عمليات بيع وشراء آجلة أو مستقبلية للعملات الأجنبية .

والسؤال هنا : لماذا تحدث عمليات بيع وشراء آجلة للعملات المختلفة ؟

لتسهيل الإجابة على هذا السؤال وتوضيحها يمكن الاستعانة بالمثال الآتي : لنفترض أن مستورداً عراقياً استورد بضائع بقيمة (50) الف دولار واتفق مع المصدر أن يدفع هذا المبلغ بعد شهرين بالدولار . ثم فكر هذا المستورد أنه خلال هذه المدة الطويلة قد يطرأ ارتفاع في قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي ، ومن ثم فإنه يخشى من أنه سيضطر الى دفع مبالغ أكبر بالدينار للحصول على (50) الف دولار بعد شهرين من الآن ، لذا فإنه سيحتاط لهذا الاحتمال بأن يقوم بشراء (50) الف دولار يستلمها بعد شهرين بسعر صرف يتفق عليه مع الجهة المصرفية التي قد تكون بنكاً أو مؤسسة أو أي متعامل آخر ، أي أنه يشتري منها ( الآن ) المبلغ الذي سيستلمه بعد شهرين وبسعر صرف يتفق عليه الطرفان حالياً .

ثانياً : عمليات المراجحة في سوق الصرف

يُقصد بالمراجحة تحقيق الربح من قبل فئة معينة من المتعاملين في سوق الصرف (المراجحين) من خلال الاستفادة من فروق سعر صرف لعملة معينة في أكثر من سوق ، أي شراء العملة في السوق التي يكون فيها سعر صرف هذه العملة منخفضاً وبيعها في السوق التي يكون فيها سعر الصرف للعملة نفسها مرتفعاً بقصد تحقيق ربح من السوقين . ويمكن أن تكون المراحجة ثلاثية أي بين ثلاث عملات في ثلاثة أسواق ، وكذلك يمكن أن تكون رباعية أي بين أربع عملات في أربعة اسواق ، وهما كانت درجة نعقد هذه العمليات ، فإن فكرتها الاساسية واحدة كما أنها لا تتضمن المضاربة أو التعامل بأسعار الصرف مع احتمال تقلبها .

ثالثاً : عمليات المضاربة في سوق الصرف

هي عمليات يقوم بها صنف من المتعاملين في سوق الصرف ، تُطلق عليهم تسمية المتضاربين ، وهم يقومون استناداً الى توقعاتهم بشراء العملة التي يتوقعون ارتفاع سعر صرفها في المستقبل ، ويبيعون العملة التي يتوقعون انخفاض سعر صرفها في المستقبل ويحققون ارباحاً من ذلك اذا صحت توقعاتهم . والمضاربة في سوق الصرف على نوعين :

1) المضاربة المؤدية الى الاستقرار في سوق الصرف

وهي المضاربة التي تسود في حالة سريات الظروف الطبيعية بحيث أن سعر الصرف الذي يرتفع أو ينخفض عن المستوى التوازني لا بد أن يعود اليه ، لأن المضاربين يتحركون لبيع العملة التي ارتفع سعر صرفها لسبب طارئ ، ويقومون بشرائها اذا انخفض سعر صرفها عن مستواه التوازني وهم بهذا يقودون السوق والسعر الى الاستقرار من جديد .

2) المضاربة المؤدية الى عدم الاستقرار في سوق الصرف

يسود هذا النوع من المضاربة عندما تغلب حالة غير مألوفة من التوقعات حول حركة سعر الصرف ، بحيث أن تحرك سعر الصرف بعيداً عن نقطة التوازن ، يؤدي الى اطلاق حركة في سوق الصرف تدفع هذا السعر الى الابتعاد أكثر عن السعر التوازني ، ففي مثل هذه الأحوال عندما ينخفض سعر الصرف يسود لدى المضاربين التوقع بأن هذا السعر سيتبعه مزيد من الانخفاض ، لذلك فإنهم يقومون بزيادة بيع ارصدتهم من هذه العملة – عكس الحالة السابقة – ومن ثم فإن تصرف المضاربين هذا من شأنه أن يدفع سعر صرف العملة الى مزيد من الانخفاض .

**سعر الصرف في ظل النظم النقدية الدولية**

( انواع وترتيبات اسعار الصرف )

تتراوح نظم أسعار الصرف التي عرفها العالم بين نظامين متطرفين هما : نظام سعر الصرف الثابت تماماً الذي كان سائداً إبان فترة سريان قاعدة الذهب ، ونظام سعر الصرف الحر تماماً ، أو ما يعرف بنظام سعر الصرف العائم . وبصورة عامة يمكن تمييز أنواع من أسعار الصرف التي عرفتها دول العالم ، على النحو الآتي :

1) سعر الصرف الثابت تماماً : كان هذا النظام سائداً في فترة سريان قاعدة الذهب الدولية للمدة (1850 – 1914) ، وكل عملة فيه كانت معرفة بوزن معين من الذهب ، لذا فإن العلاقة بين كل عملة مع غيرها من العملات تعتمد على ما تحتويه كل واحدة من محتوى ذهبي . ويتأرجح سعر الصرف لأي عملة في ظل هذا النظام بين حدين يعرفان بحد دخول وخروج الذهب ، أي أن سعر العملة لا يمكن أن يرتفع أو ينخفض عن هذين الحدين ، ويتحقق هذا بشكل تلقائي دون تدخل من أي سلطة اقتصادية .

2) سعر الصرف الثابت مع وجود هوامش محددة على جانبي سعر التعادل : في ظل هذا النظام تعلن الدولة عن التزامها بسعر صرف ثابت لعملتها مع امكانية حركته داخل حدود محدودة وضيقة لا يتجاوزها كأن تكون (5%) على جانبي سعر التعادل ، وقد سرى هذا النظام على الصعيد الدولي على امتداد سريان نظام بريتن وودز (1944 – 1971) .

3) سعر الصرف الثابت مع وجود هوامش واسعة : ويتشابه هذا النظام مع النظام السابق ، إذ تقوم الدولة بالالتزام بسعر التعادل مع تحديد هوامش واسعة لحركته ، وقد تكون هذه الهوامش مثلاً (10 – 15%) أو أكثر حول سعر التعادل .

4) القيد الزاحف : وبمقتضاه تقوم الدولة بتحديد سعر صرف عملتها ثم تقوم بتعديله بين فترة وأخرى على أساس ما يحدث من تغيير في مؤشرات معينة كمعدل التضخم و/أو وضع ميزان المدفوعات و/أو عجز الموازنة العامة . . . الخ .

5) سعر الصرف الثابت القابل للتعديل : وبمقتضاه تعلن الدولة سعر صرف محدد لعملتها إلا أنها تقوم بتغييره بصورة ارادية بين فترات زمنية مختلفة على وفق مقتضيات وضعها الاقتصادي .

6) المرونة المدارة : ويقصد بها أن يكون سعر الصرف مرناً أصلاً أي حراً في الحركة ، إلا أن السلطة النقدية تتدخل لتحديد حركته عندما تظهر تذبذبات أو تحركات غير ملائمة أو مضرة للاقتصاد بدوافع المضاربة مثلاً .

7) سعر الصرف الحر ( العائم ) : وبمقتضى هذا النوع يترك سعر الصرف حراً في الحركة حسب ظروف العرض والطلب ولا تتدخل السلطة النقدية في ادارته .

مما تقدم ، يتضح لنا أن سعر الصرف يمكن أن يتراوح بين نظامين هما : نظام سعر صرف الثابت وسعر الصرف الحر ، أما الأشكال أو الأنواع الأخرى بين هذين النوعين فهي تختلف فيما تتضمنه من صفات المرونة (حرية الحركة) والثبات ، فسعر الصرف الثابت مع الهوامش الضيقة عرفه العالم في ظل نظام قاعدة الذهب الدولية ، وفي ظل نظام قاعدة الصرف بالذهب ، أما اليوم فإن مُعظم العملات الرئيسة في العالم ( معومة ) أي حرة في حركتها ، وقد تختار الدولة أن تتبع نظام سعر الصرف الخاص بها من بين هذه الأنواع المختلفة .

**نظريات تحديد اسعار الصرف**

لقد قدم الفكر الاقتصادي عدة محاولات لتفسير العوامل التي تقف وراء تحديد سعر الصرف عند مستوى معين ، فمنها ما أرجع أسباب تحديد سعر الصرف الى العوامل الحقيقية ، ومنها ما عزاها الى العوامل النقدية . سنحاول فيما يأتي التعرف على ابرز نظريتين جاءتا لتوضيح مقومات المستوى الأولي لسعر الصرف :

1) نظرية تكافؤ ( تعادل ) القوة الشرائية

أول من تقدم بهذه النظرية هو الاقتصادي السويدي كوستاف كاسل G.Cassel في عشرينات القرن العشرين ، ولا تزال هذه النظرية تحظى حتى يومنا هذا بقبول واسع لدى الاقتصاديين في تفسير حركة سعر الصرف ، لاسيما في فترات الاضطراب الاقتصادي المصحوب بظهور حالات التضخم المفرط .

فكرة النظرية

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسها وجود علاقة بين مستوى الاسعار المحلية وسعر صرف العملة ، بحيث ان حركة سعر الصرف تعبر عن ما يحدث من تغير في الأسعار المحلية بالنسبة الى الأسعار العالمية ( أو بالنسبة الى اسعار دولة أخرى ) على سبيل المثال لو أن الدولار الأمريكي له قدرة شرائية على شراء مجموعة من السلع ، وكان للباون الاسترليني قدرة شرائية على شراء ضعف كمية هذه السلع ، فهذا يعني أن قيمة الباون الاسترليني هي ضعف قيمة الدولار الأمريكي ، أي أن سعر الباون = 2 دولارين .

تقويم النظرية

على الرغم من القبول الذي حظيت به هذه النظرية لا سيما في تفسيرها لفشل العودة الى نظام قاعدة الذهب ، الا انها تعرضت الى انتقادات كثيرة منها:

1. إن هذه النظرية هي أقرب الى البديهية لأنها تعبير رياضي عن قانون السعر الواحد الذي يضمن تحقيق سعر واحد لكل السلع إذا ما أزيلت كل الحواجز امام الأسواق .

2. هذه النظرية لم تفسر عوامل تحديد مستوى سعر الصرف فيس سنة الأساس وإنما تأخذه كأمر واقع معطى كما مر معنا .

3. إن هذه النظرية تركز على العوامل النقدية في تحديد سعر الصرف ، في حين أن هناك عوامل حقيقية تقف وراء حركة أسعار الصرف ، مثل حركة رؤوس الأموال ووضع الميزان التجاري ونسب التبادل التجاري ، . . . الخ .

2) نظرية ميزان المدفوعات

يُعد سوق الصرف وجهاً آخر لميزان المدفوعات ، ومن ثم فإن وضع ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هو الذي يحدد سعر صرف العملة ، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسن وضعه من حيث الدائنية تجاه العالم ، يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى والعكس يحصل في حالة العجز .

تقويم النظرية

يُؤخذ على هذه النظرية إغفال الجوانب الآتية :

1. من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات ، لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف وادارته .

2. إن هناك تأثيراً متبادلاً بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ، فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير التابع لما يحدث في ميزان المدفوعات ، وتارة أخرى يكون وضع ميزان المدفوعات تابعاً للتغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات .

3. هناك انتقاد نظري وتطبيقي لهذه النظرية ، وذلك هو أن ميزان المدفوعات متوازن دائماً من الناحية الحسابية ، ومن ثم فإن التحليل يجب أن يقتصر على العمليات المستقلة التي تحدث في الميزان ، وهي على نوعين : العمليات المستقلة الدائنة والعمليات المستقلة المدينة . الأولى يترتب على حدوثها دخول نقد أجنبي الى البلد مثل الصادرات السلعية واستلام الهبات والقروض طويلة الأجل . والثانية يترتب على حدوثها خروج نقد أجنبي من البلاد ، مثل الاستيرادات ودفع هبات ومنح وتحويلات ودفع قروض طويلة الأجل .